



التعقيبات | المجتمع المدني

# الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل: فضاء مدنى يتقلص باطراد

كتبه: نديم الناشف، رأية نعامة . يناير 2016

لا تزال إسرائيل تصوّر نفسها كدولةٍ يهودية وديمقراطية. ولكنها في الواقع العملي، كما يشهد مواطنوها الفلسطينيون، دولةٌ عرقية يهودية لا تترك سوى هامشٍ ضئيل من الحرية لمواطنيها الفلسطينيين، وهو هامشٌ ما انفك يتقلص باطراد في السنوات القليلة الماضية. والآن باتت الدولة الإسرائيليّة خاضعةً لسيطرة اليمين المتطرف التامة، وهو الذي لا يرى حاجةً حتى لمثل هذا الهامش المحدود من الحرية. ويتجلى هذا في موجة التشريعات التمييزية واستخدام نظام الطوارئ ضد المنظمات غير الحكومية والحركات الراسخة من قبيل الفرع الشمالي للحركة الإسلامية في إسرائيل.<sup>1</sup>

## استهداف الأفراد والمنظمات، الفلسطينية والإسرائيلية

سنَّ الكنيست الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية قوانين عديدة لتقييد المشاركة السياسية للمواطنين الفلسطينيين، وشملت هذه القوانين في عام 2011 وحده قانون ـمناهضة المقاطعةـ، الذي يحظر الترويج للمقاطعة في الأوساط العامة، وقانون ـالنكبةـ الذي يمنع الفلسطينيين من إحياء ذكرى نكبتهم بسبب قيام إسرائيل في العام 1948، وقانون ـتمويل الجمعياتـ الذي يفرض متطلبات إبلاغ شاقة على المنظمات غير الحكومية. وهذه القوانين تقوّض من بشدة قدرة الأحزاب الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية والناشطين على التعبير عن آرائهم بحرية والاحتجاج على جرائم إسرائيل، داخل الخط الأخضر وخارجها على حد سواء.

وفي الآونة الأخيرة، اقترح وزير الخارجية السابق وعضو الكنيست الحالي، أفيغدور ليبرمان، مشروع قانون يحظر على المحكمة العليا الإسرائيلية أن تتدخل في قرارات لجنة الانتخابات المركزية في الكنيست القاضية بعزل أعضاء الكنيست على خلفية مواقفهم

السياسية. وإذا أُجيز مشروع القانون، فإنه سيستهدف مباشرةً أعضاء الكنيست الفلسطينيين، مثل حنين زعبي وحزبها، ”التجمع الوطني الديمقراطي“، الذين واجهوا من قبل محاولات لاقصائهم.

وبالإضافة إلى استهداف المشاركة السياسية على المستوى الحكومي، تقيّد إسرائيل عمل منظماتٍ غير حكومية عديدة على مستوى البلديات أو تحظره. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن المنظمات غير الحكومية المتضررة تضم منظمات فلسطينية وإسرائيلية على حد سواء تتضمن من أجل فضح انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان ونظام الفصل العنصري الذي تطبقه على أرض فلسطين التاريخية كاملةً.

من المنظمات غير الحكومية المتضررة منظمة ”كسر الصمت“ الإسرائيلية التي تضم محاربين إسرائيليين قدامى، وهي مكرسة لإطلاع عامة الإسرائيليين على واقع الحياة اليومية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد كانت منظمة كسر الصمت تخطط لتنظيم ندوة حوارية مؤخرًا في بئر السبع، ولكن محكمة بئر السبع أصدرت أمرًا بمنع إقامة الندوة بناءً على طلب الشرطة، التي ادعت أن الفعالية لم تستوف ”الترتيبات الأمنية المناسبة“. وبالرغم من أنه كان بإمكان الشرطة أن تتخذ التدابير اللازمة لتأمين الفعالية، فإنها اختارت أن تตอบ عن الأصوات اليمينية التي ما فتئت تدعو إلى مقاطعة منظمة كسر الصمت.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة كسر الصمت ليست بالراديكالية التي تدعى إليها إسرائيل، إذ إنها تظل منظمةٌ تسعى إلى الارتقاء بإسرائيل مجتمعاً وحكومةً ضمن إطار الدولة اليهودية العرقية – فهي تواجه انتقادات، متّلاً، لعدم فضح جرائم الحرب التي ارتكبها قادة وجنرالات في الجيش الإسرائيلي. وهكذا، فإن النظر إليها الآن باعتبارها خارج التيار السياسي السائد في إسرائيل هو دليلٌ واضح على تنامي الأيديولوجية الإسرائيلية اليمينية المتطرفة التي تُقصي أي صوتٍ ينتقد تصرفات الحكومة الإسرائيلية.

ومن الأمثلة الأخرى الرسالة المنشورة مؤخرًا والموجهة إلى ”صندوق إسرائيل الجديدة“ وتطلبها بوقف تمويل منظمة ”جمعية الشباب العربي (بلدنا)“ غير الحكومية التي نعمل فيها كلانا. وجاء ذلك في أعقاب تسجيل مصور أنتجته منظمة بلدنا لمناهضة تجنيد الشباب الفلسطيني في الجيش الإسرائيلي. وكتبَ هذه الرسالة ووقعها العديدُ من أعضاء الكنيست اليمينيين من أمثال ميراف بن آري ومiki زوهار، الذين يرأسان لجنة الكنيست لتشجيع وتعزيز تجنيد الأقليات في الجيش الإسرائيلي والخدمة المدنية. إن استهداف المنظمات المحلية والدولية التي تمول المنظمات غير الحكومية اليسارية الإسرائيلية والفلسطينية هو نتيجة إقدام الحكومة الإسرائيلية على إدراج تلك المنظمات في القائمة السوداء من خلال تحقيقاتها

## المنهازة وتعاونها مع هيئات مثل مراقب المنظمات غير الحكومية.

وقد تماذت إسرائيل في آخر تحركاتها في هذا الاتجاه حتى من وجهة نظر الحكومة الأمريكية، التي أعربت عن قلقها على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية في مطلع كانون الثاني/يناير ازاء مشروع قانونٍ قدّمه وزيرة العدل إيليت شاكيد لإجبار العاملين في حقوق الإنسان على ارتداء شارات في الكنيست تقيّد أنهم ممّولون من جهات أجنبية، وعلى ذكر ذلك في منشوراتهم. وقد حظي مشروع القانون بتأييد الائتلاف الحاكم، ويُعتقد محامي حقوق الإنسان الإسرائيلي، ميخائيل سفارد، أنه سيُجاز على الأرجح.

إن مطاردة الفلسطينيين واليساريين من المنظمات والأفراد داخل إسرائيل لا يقتصر على الحكومة، بل هو متّجذر في المجتمع الإسرائيلي الأوسع. ومن أمثلته قيام منظمة "إم ترسو" اليمينية الناشطة في الجامعات الإسرائيلية الكبرى باستهداف أساتذة الجامعات والطلاب والمنظمات غير الحكومية، حيث تتهمهم بأنهم معادون للسامية وأو يحرضون على العنف والعنصرية، باستخدام أدلة تجمعها من وسائل الإعلام الاجتماعية مثل فيسبوك. وبعبارة أخرى، فإن أي طالب أو أستاذ، ولا سيما الفلسطينيين، يمكن أن يكون مهدداً بسبب الآراء السياسية التي يعبر عنها علانية. ومع ذلك تتمتع الجامعات الإسرائيلية والحكومة عن محاسبة منظمة "إم ترسو" على أفعالها، بل توفر لها مساحةً آمنة لتشهّر بالآخرين.

يتعرّض الفلسطينيون أيضًا لتهديدات لفظية وجسدية من المدنيين في الأماكن العامة، مما يضطر الكثيرين منهم إلى تجنب استخدام وسائل النقل العام. وتخشى النساء الفلسطينيات المحجبات بالأخص الاعتداء عليهن والتحرش بهن بسبب زيارتهن الدينية.

## حظر الحركة الإسلامية وما وراءه

وعلى هذه الخلفية، أصدر مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي قراراً في تشرين الثاني/نوفمبر يقضي بحظر الفرع الشمالي للحركة الإسلامية في إسرائيل، وللهذا القرار أهمية خاصة لأن وزير الدفاع موشه يعلون استخدم صلاحياته بموجب نظام الطوارئ البريطاني الصادر في 1945 لحظر الحركة ومنتسبتها من الأفراد والمنظمات.

يُطبق هذا النظام في جميع المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية منذ عام 1948. أي أنه لا يُطبق فقط في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، بل يُطبق أيضًا داخل الخط الأخضر ضد الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية. وبموجب النظام، يحق لوزير الدفاع الإسرائيلي أن يصدر أوامر إدارية دون الحاجة إلى موافقة المحاكم. ورغم أنه

يستتى الطعن في هذه الأوامر أمام المحكمة العليا الإسرائيلية، فإن المحكمة نفسها أيضًا تعمل بموجب نظام الطوارئ، وهي فعليًا امتدادً لوزارة الدفاع. وهكذا، فإن الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها المختلفة أعطت نفسها السلطة "القانونية" لاعتبار أي فلسطيني، في أي وقت، تهديدًا أمنيًّا مجرَّدً من حقوقه الإنسانية والمدنية، بغض النظر عن محل إقامة هذا "التهديد".

وباختصار، تطبق الحكومة الإسرائيلية قانونًا استعماريًّا – وهو قانون لا ينبغي أن يكون جزءًا من نظامها القانوني – لتنفيذ قرار تميizi ومبرره. وبالإضافة إلى استخدام النظام الذي يعود تاريخه إلى زمن الانتداب البريطاني الاستعماري في فلسطين، تجدر الإشارة إلى مدى السهولة واليُسر الذي صدر فيه هذا الحظر. بالكاد كان هناك اعتراضٌ على القرار، حيث إن النخبة السياسية الإسرائيلية وعامة الإسرائيليين عمومًا يؤيدون هذا الإجراء ويعتبرونه شرعيًّا بسبب إدعاء التهديدات "الأمنية".

وتتفيداً للقرار، أغلقت الحكومة الإسرائيلية مكاتب الحركة كافة، فضلاً على 17 منظمة غير ربحية مرتبطة بالحركة. وقد كانت هذه المنظمات غير الحكومية، المتواجدة في مدن عديدة ذاتأغلبية فلسطينية داخل إسرائيل مثل يافا وأم الفحم، تقدم خدمات اجتماعية وتعليمية ودينية واقتصادية على مدى سنوات المجتمعات الفلسطينية المهمشة والفقيرة. ومن الجدير بالذكر أن هذه المنظمات لم تخدم أنصار الحركة وحسب بل المجتمع الفلسطيني على عمومه، بمن فيه غير المسلمين من مجتمعات وأفراد.

ورداً على هذا القرار، دعت اللجنة العربية العليا، وهي أعلى هيئة تمثيلية للفلسطينيين داخل إسرائيل، إلى اضراب عام ومظاهرة عامة في مدينة أم الفحم الفلسطينية. وقد شاركآلاف الفلسطينيين في المظاهرة احتجاجًا على القرار الذي اعتبروه استهدافًا للمجتمع الفلسطيني ككل، وليس الحركة الإسلامية وحسب.

اتخذت الحكومة الإسرائيلية إجراءات بحق الحركة عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 حتى تدعى أن قرارها هو جزءٌ من الحرب العالمية على الإرهاب. وتجاهلت بذلك رئيس استخباراتها العسكرية يورام كوهين الذي قال إنه لا يوجد دليل يربط الحركة بالإرهاب، فضلاً على تحفظات جهاز الأمن العام الإسرائيلي على الحظر. وذهب وزير الأمن العام جلعاد اردان إلى حد الزعيم بأن الحركة الإسلامية تتبنى أيديولوجية حماس وداعش، وهو يسعى بذلك إلى ترسيخ المخاوف الغربية من الإسلام، في حين أن هذه الحركات الإسلامية في الواقع لا تنتمي لداعش ولا تشاركها فكرها المتطرف. بل إن جذور الحركة الإسلامية في إسرائيل وحركة حماس تمت من جماعة الإخوان المسلمين، التي ظلت طوال تاريخها حركةً غير جهادية.

و على الرغم من الجهود التي تبذلها إسرائيل لكتب الهوية الفلسطينية ومحوها، يواصل المجتمع العربي في إسرائيل مشاركته في الكفاح من أجل إعمال الحقوق الفلسطينية على أرض فلسطين التاريخية كاملةً. وإسرائيل تدرك وحدة الهدف هذه وتستخدمها لتبرير قمعها للفلسطينيين الموطنين فيها والتحكم فيهم وفرض الرقابة عليهم، ولا سيما إبان فترات المقاومة والاضطرابات. وفي الانفراط الثانية سنة 2000، استخدمت إسرائيل الذخيرة الحية لقمع المظاهرات الداعمة للانفراط، وقتلت 13 شاباً فلسطينياً منهم 12 من مواطنيها.

إن حظر الحركة الإسلامية هو جزءٌ من هذه الاستراتيجية. فالحركة كانت من أنشط المنظمات في فضح الانتهاكات الإسرائيلية للوضع الراهن في المسجد الأقصى والحرم القدس الشريف. وهكذا يمكن اعتبار حظر الحركة محاولةً من محاولات الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى قمع هذه المقاومة وإنهاها.

الحقيقة هي أن الحركة الإسلامية تحدّت اللعبة السياسية الإسرائيلية. ونجحت في إنشاء نظامها التشغيلي والتنظيمي المستقل عن الحكومة الإسرائيلية وخارج الهاشم الذي حضرت فيه المجتمع الفلسطيني في إسرائيل قصرًا. بخلاف الأحزاب السياسية الفلسطينية الأخرى في إسرائيل، ترفض الحركة أن تكون جزءاً من الكنيست الإسرائيلي، وهي لا تحصل على تمويلها من الحكومة، ولا تقتصر الخدمات الأساسية التي توفرها على الفلسطينيين في إسرائيل بل تصل إلى الفلسطينيين كافة في كل أرجاء فلسطين التاريخية. وهكذا تتحدى الحركة الحدود الاستعمارية للدولة وتقطع زيف ديمقراطيتها.

## الحاجة إلى ردِّ منظَّمٍ أكثر من المجتمع المدني

تخلق العنصرية المتامية في المجتمع الإسرائيلي، إلى جانب مشاعر العداء تجاه المسلمين في العالم، بيئَةً قاسيةً ومهددة للفلسطينيين في إسرائيل وسائر فلسطين التاريخية. ومن تبعات هذه البيئة التلاصُّص المستمر في الحيز المتاح للتطوير التنظيمي والعمل في المجتمع المدني الفلسطيني والمنظمات غير الحكومية اليسارية الأخرى. وهذا يشمل فرض المزيد من القيود على التمويل، والعمل القانوني، والوصول إلى المستقدين، وحرية التعبير.

وفي ضوء هذا الواقع، علينا كمجتمعٍ طامحٍ إلى الحرية والعدالة في فلسطين التاريخية أن نعيid النظر في استراتيجياتنا. وينبغي للمنظمات والجماعات الفلسطينية – المنظمات غير الحكومية والناشطين المستقلين والحركات والأحزاب السياسية – أن يتضادروا على المستوى المحلي ويضعوا خطة استراتيجية موحدة ومتسقة وطويلة الأجل لمقاومة العنصرية المنهجية والقمع المستشري. فالمجتمع المدني الفلسطيني اليوم يتحرك لمواجهة الأخطار كلما ظهرت،



ولا يعمل ككيانٍ موحد، ولا يخطط للتهديدات المستقبلية المحتملة، ولا تُسفر تحركاته الاحتجاجية الصغيرة سوى عن تأثيرات ملموسة قليلة على المدى البعيد، إنْ كان لها تأثير أصلًا. وعلى المجتمع المدني الفلسطيني أن يركزَ على حماية حقوقه بينما يصوغ في الوقت نفسه خطةً استراتيجيةً لبلوغ الحرية والعدالة. وإذا كان نأمل في حصول تغييرٍ فعليٍّ و دائمٍ، فإن على الفلسطينيين أن يدعموا المجتمع الدولي ومنظماته الإعلامية من أجل فضح ازدواجية المعايير لدى إسرائيل عند الحديث عن القيم الديمقراطية، ولتحاسبة إسرائيل من خلال وسائل الضغط الاقتصادية والثقافية والأكاديمية.

1. تتوفر كافة إصدارات الشبكة باللغتين العربية والإنجليزية (اضغط/ي [هنا](#) لمطالعة النص بالإنجليزية). لقراءة هذا النص باللغة الفرنسية أو باللغة الأسبانية، اضغط/ي [هنا](#) أو [هنا](#). تسعد الشبكة لتتوفر هذه الترجمات ونشكر مدافي حقوق الإنسان على هذا الجهد الدؤوب، ونؤكد على عدم مسؤوليتها عن أي اختلافات في المعنى في النص المترجم عن النص الأصلي.

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متعددي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياسية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطين والفلسطينيين حول العالم. تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعيمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية". إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.